في استبيان «غلوبل فاينانس» السنوي حول أفضل البنوك العالمية وللمرة الـ 7 على التوالي

«الوطني» أفضل بنك للتمويل التجاري بالكويت في 2015

غلوبل فاينانس: البنك الوطني الأفضل بناء على حجم التمويل والانتشار الجغرافي وجودة الخدمة وتنافسية الأسعار وتطور الأنظمة

فاز بنك الكويت الوطني بجائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت للعام 2015 للمرة السابعة على التوالي، وذلك في استبيان مجلة غلوبل فاينانس السنوي حول أفضل البنوك العالمية في مجال التمويل التجاري بناء على آراء مئات الخبراء والمحللين في قطاع التجارة وكبار المستشارين والمديرين التنفيذيين حول العالم.

وقد اختارت غلوبل فاينانس بنك الكويت الوطني في قائمة البنوك العالمية التي توفر أفضل حلول التمويل التجاري بناء على حجم التمويل الممنوح للمبادلات التجارية والانتشار الجغرافي وجودة خدمة العملاء وتنافسية الأسعار، إلى جانب الأنظمة التقنية الأكثر تطورا المعتمدة. كما اعتمدت «غلوبل فاينانس» في تقييمها على الخبراء والمحللين في هذا القطاع.

براديب هاندا

وقال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والنفط والغاز في بنك الكويت الوطني براديب هاندا إن «هذا الإنجاز يؤكد مجددا تفرد بنك الكويت الوطني وقدراته المتنامية وخبراته الفريدة في مجال التمويل التجاري، كما يعكس موقعه الريادي كخيار مصرفي أول لكبرى الشركات المحلية والأجنبية».

وأضاف هاندا أن «بنك الكويت الوطني يكرس قدراته وشبكته المصرفية الدولية الأوسع انتشارا في 4 قارات حول العالم لدعم عملائه وتوفير أفضل الحلول المصرفية لهم لتمويل مبادلاتهم التجارية العابرة للحدود، وهو ما يضعه باستمرار بين أفضل البنوك في العالم في مجال التمويل التجاري». وقال ناشر مجلة غلوبال فاينانس جوزيف جيارابوتو في تعليق على نتائج هذا الاستبيان السنوي «إن المؤسسات التي توفر خدمات التمويل التجاري حول العالم أصبحت اليوم تتعامل مع أنظمة ومتطلبات جديدة تنعكس على ميزانياتها، ومما لا شك فيه أن هذا الواقع يلقي بظلاله على قدرة هذه المؤسسات على التمويل التجاري وخاصة المؤسسات العاملة في الأسواق الناشئة والتي تجد نفسها في مواجهة فجوة بين العرض والطلب». هذا ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بين كافة بنوك الشرق الأوسط وشمال افريقيا من وكالات التصنيف العالمية «موديز» و«ستاندارد آند بورز» و«فيتش»، اعتمادا على أدائه المتنامي وجودة أصوله ومتانة قاعدته الرأسمالية واستراتيجيته الواضحة. كما يحتفظ البنك الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم، للمرة التاسعة على التوالي، وذلك بفضل متانته المالية واستراتيجيته المتحفظة استقرار جهازه الإداري وإدارته الرشيدة للمخاطر.

كما يتمتع بنك الكويت الوطني بأوسع شبكة فروع دولية وشركات تابعة منتشرة في 4 قارات حول العام، تغطي أهم عواصم المال والأعمال العالمية. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية حول العالم منتشرة في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

21 شركة انسحبت من البورصة.. و22٪ انخفاضا في قيم التداولات مقارنة مع 2013

«الموازي»: 2014 عام تصفية الشركات وإعادة الهيكلة

أكد تقرير صادر عن الموازي دوت كوم ان 2014 يعتبر عاما استثنائيا نظرا لما شهده من أحداث عديدة كان لها تأثير واضح على قطاع الشركات غير المدرجة، حيث ظهر مدى التزام الشركات المساهمة في التوافق مع مواد قانون الشركات الجديد رقم 2012/25 المعدل بالقانون رقم 2013/97 والذي بدوره قامت ما يقارب من 2100 شركة مساهمة شركة بعقد جمعيتها العمومية وخصوصا تلك الشركات التي لم تعقد جمعيتها العمومية لسنوات وتجاهلت مساهميها لوجود قصور في القانون السابق، كما شهد العام 2014 زيادة في عدد تصفية الشركات وتوجه العديد من الشركات إلى إعادة هيكلة جذرية وتصفية العديد من الشركات المساهمة التي تملكها، والتي لا يوجد بها أنشطة تشغيلية ولا جدوى من استمرارها وذلك تجنبا للوقوع في العديد من مخالفة بنود القانون الجديد.

2100 شركة مساهمة عقدت جمعيتها العمومية

ومن خلال مراقبتنا لنتائج الشركات المساهمة خلال عام 2014 نجد هناك استقرارا وتحسنا في بيئة الأعمال للعديد من الشركات المساهمة وقيام العديد من الشركات ذات الربحية الجيدة بتوزيع أرباح على مساهميها، كما نجد أيضا تحسنا في القيم الدفترية لتلك الشركات. وعلى صعيد حركة الإدراجات والانسحابات من البورصة خلال عام 2014 فقد تم إدراج شركة الاتصالات VIVA وذلك في شهر ديسمبر 2014، فيما انسحبت رسميا شركة الصناعات المتحدة، وشركة الاستثمارات الصناعية والمالية، والشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية، لينضموا بذلك إلى قائمة الشركات المساهمة غير المدرجة، ويصبح بذلك عدد الشركات المنسحبة أو الملغى إدراجها من السوق 21 شركة وذلك منذ إنشاء قانون هيئة أسواق المال رقم 2010/25.

ولاحظ التقرير انخفاضا في قيمة حجم التداولات لعام 2014 مقارنة مع العام 2013 بنسبة 22٪، حيث بلغت قيمة التداولات عام 2014 نحو 313,370 مليون دينار مقارنة مع عام 2013 نحو 403,348 ملايين دينار فيما بلغ إجمالي حجم التداولات 4,850 مليارات سهم توزعت على عدد 296 شركة مساهمة مقفلة بإجمالي عدد صفقات بلغ 2,380 صفقة في مختلف القطاعات.

وكان لقطاع الشركات القابضة النصيب الأكبر بعدد الأسهم المحولة حيث بلغ 1,627 مليار سهم، وجاء قطاع «الشركات العقارية» في المرتبة الثانية بحجم تداولات بلغ 1,600 مليار سهم، أما قطاع «شركات الخدمات» فجاء في المرتبة الثالثة بحجم تداولات بلغت 905 ملايين سهم، فيما حل قطاع «شركات الاستثمار» في المرتبة الرابعة بإجمالي حجم تداولات بلغت 643 مليون سهم، أما بالنسبة لقطاع «الشركات الصناعية» فقد جاء في المرتبة الخامسة من حيث إجمالي التداولات التي بلغت 65 مليون سهم، وتلاه قطاع التأمين الذي حل في المرتبة السادسة بحجم تداولات بلغت 7,103 ملايين سهم، أما عن آخر القطاعات فهو قطاع «شركات الأغذية» حيث بلغ حجم التداولات عليه 40,220 ألف سهم فقط.

وأظهر التقرير أن عدد الشركات الجديدة التي تم الإعلان عن تأسيسها في العام 2014 بلغ 18 شركة مقارنة بـ21 شركة في العام 2013، فيما بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات التي تم الإعلان عن تأسيسها خلال عام 2014 حوالي 411,35 مليون دينار مقارنة بـ 183,56 مليون دينار في عام 2013 بنسبة زيادة بلغت 125٪، والشركات التي تأسست منها 3 شركات قابضة، و6 شركات عقارية، و8 شركات في قطاع الخدمات وتجدر الإشارة هنا بأن قطاع الخدمات استحوذ على نصيب الأسد من حيث حجم رؤوس الأموال الذي بلغ 248 مليون دينار منها تأسيس شركة مستشفيات الضمان الصحي بقيمة إجمالية قدرها 230 مليون دينار، وشركة واحدة في قطاع الصناعة. ويرى التقرير أن هناك انخفاضا حادا في تأسيس الشركات للأعوام 2009ـ2012 وذلك مقارنه مع عام 2008 كما هو مبين بالرسم البياني، وزيادة واضحة للعامين 2013-2014 على التوالي من حيث القيمة ويرجع السبب إلى الشركات التي تم تأسيسها من ضمن خطة التنمية ومما ساهم في ضخ سيوله في بيئة الأعمال. وذكر التقرير أن العام 2014 شهد تصفية 37 شركة مساهمة غير مدرجة مقارنة بـ 16 شركة في عام 2013 بنسبة زيادة بلغت 131٪ والشركات التي تمت تصفيتها في عام 2014 هي 3 شركات قابضة، وشركة استثمارية، و7 شركات عقارية، وشركة في قطاع التأمين وشركتان صناعيتان وشركتان في قطاع الأغذية و21 شركة في قطاع الخدمات.

جدول يوضح الشركات المنسحبة من السوق والملغى ادراجها

م	اسم الشركة	تاريخ الغاء الادراج
1	شركة المجموعة الدولية للاستثمار	2012
2	شركة الخطوط الوطنية الكويتية	2012
3	شركة الصفاة العالمية القابضة	2012
4	شركة فيلا مودا لايف استايل	2012
5	شركة الأبراج القابضة	2012
6	الشركة الدولية للاجارة والاستثمار	2012
7	شركة دار الاستثمار	2012
8	شركة الشبكة القابضة	2012
9	الشركة الخليجية الدولية للاستثمار	2012
10	شركة المستثمر الدولي	2012
11	شركة المسار للإجارة و الاستثمار	2012
12	مجموعة عارف الاستثمارية	2012
13	شركة المشروعات الكبري العقارية	2012
14	شركة منا القابضة	2012
15	شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)	2013
16	شركة الصفاة للاستثمار	2013
17	الشركة الأهلية القابضة	2013
18	شركة الصناعات المتحدة	2014
19	الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب والخدمات النفطية	2014
20	شركة الاستثمارات الصناعية والمالية	2014
21	شركة مجمعات الأسواق التجارية	2014

عدد الشركات التي تم تأسيسها في 2014 مقارنة بـ2013

القطاع	عام 2013		عام 2014	
	عدد الشركات	رأسمال القطاع مليون (د.ك)	عدد الشركات	رأسمال القطاع مليون (د.ك)
القابضة	6	7.00	3	99.00
العقارية	2	3.00	6	55.60
الخدمات	13	173.56	8	248.75
الصناعة	0	0.00	1	8.00
المجموع	21	183.56	18	411.35

الشركات التي تم تصفيتها في 2014 مقارنة بـ 2013

القطاع	عام 2013	عام 2014
	عدد الشركات	عدد الشركات
قابضة	3	3
استثمار	0	1
عقارات	4	7
تأمين	0	1
صناعة	1	2
أغذية	0	2
خدمات	8	21
الاجمالي	16	37

«التميمي» مستشار صفقة بيع طائرات «سحاب» بـ 149 مليون دينار

أعلن مكتب التميمي ومشاركوه، انه قام بدور المستشار القانوني لشركة «جوشوك أفياشن ليميتد» في عملية شراء أسطول من 15 طائرة من طراز إيرباص A320 بقيمة 507 مليون دولار (149 مليون دينار) من شركة «سحاب لتأجير الطائرات» التابعة بالكامل لمجموعة طيران الجزيرة.

أليكس صالح

شركة «جوشوك أفياشن ليميتد» هي مشروع مشترك بين بنك «انفيستك بي ال سي» في المملكة المتحدة و«تشو تاي فوك انتربريسيس ليميتد» في هونغ كونغ. وتخضع صفقة الشراء للموافقات الرسمية المعتادة من الجهات المختصة، ومن المتوقع اتمام الصفقة خلال الربع الثاني من هذا العام. وتعد هذه العملية أكبر صفقة استحواذ أصول تبرم في الكويت بـ 2015، وعمل مكتب التميمي ومشاركوه الكويت في تمثيل بنك «انفيستك» في جميع الجوانب القانونية المتعلقة لاتمام عملية الشراء بما في ذلك المرحلة الأولية، وخلال عملية الحصول على الموافقات التنظيمية وجميع المتطلبات المتوقعة لاتمام الصفقة.

وقال رئيس والشريك في مكتب التميمي ومشاركوه الكويت، أليكس صالح: «يعكس نجاح هذه العملية الخبرات والامكانيات التي يتمتع بها مكتب التميمي ومشاركوه في تقديم المشورة والرأي القانوني والدعم للشركات المحلية والإقليمية والدولية التي تقوم بالعمل في الكويت والمنطقة».

وأضاف الشريك فيليب كوتسيس، الذي قاد فريق مكتب التميمي ومشاركوه خلال مراحل الصفقة: «تعكس هذه الصفقة الثقة المستمرة التي تضعها البنوك الاستثمارية المحلية والعالمية في خدماتنا القانونية في إنجاز الصفقات، وتلي العديد من الصفقات المتخصصة التي أنجزناها في السنة الماضية في قطاع الطيران وقطاعات أخرى».

من ناحيته، قال ويليام كولمان من «فريش فيلدز بركهاوس ديرينجر ال ال بي»، المستشار القانوني الدولي لشركة «جوشوك أفياشن ليميتد»: «يسرنا المشاركة في هذه الصفقة في واحد من أكثر القطاعات فاعلية في الشرق الأوسط. هذه الصفقة تفتح لعميلنا منفذا مباشرا على السوق الإقليمي وأيضا على شركات الطيران العالمية، بالإضافة إلى كونها تزيد من قدرات المشروع المشترك في قطاع تمويل الأصول في المنطقة».

الهاجري: مفاهيم الحوكمة بالقطاع العام غائبة وإصلاحها «معقد»

الجمعية الاقتصادية توصي بإعادة صياغة الحوكمة في مؤسسات الدولة

محمود فاروق

أكد عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية والرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي مناف الهاجري أن المفاهيم الأساسية لتطبيق معايير الحوكمة في مؤسسات القطاع العام «غائبة»، مبينا أن عملية الإصلاح الإداري والاقتصادي في مؤسسات الدولة معقدة وتحتاج إلى وقت طويل.

وقال الهاجري، على هامش المؤتمر الصحافي الذي أقيم أول من أمس للإعلان عن دليل مراجعة ممارسات الحوكمة في القطاع العام، ان تطبيق الإصلاح الاقتصادي والإداري لن يتم بين يوم وليلة وهو ما دفع الى التفكير في إصدار الدليل الثالث حول هذا الدليل، مضيفا ان إدخال مبادئ الحكم السليم بشكل إلزامي على القطاعات الحكومية وبناء قاعدة قوية من القادة للإدارة العامة وخلق جزر كفاءة في القطاع العام وحماية استقلاليتها سيؤدي إلى تأسيس قطاع جديد وعصري من المؤسسات الحكومية التي تدار بالنتائج ووفق معايير واضحة لقياس الأداء.

واستعرض الهاجري أهداف الدليل الذي أصدرته الجمعية الاقتصادية التي من بينها: رفع تنافسية اقتصاد الدولة محليا ودوليا، الالتزام بمبادئ الحوكمة العصرية القائمة على الشفافية والعدالة الاجتماعية، تفعيل القطاع الخاص ليساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف.

وأشار الهاجري إلى ان الكثير من الأبحاث تشير إلى نوعية الحوكمة والإدارة العامة تعتبر عاملا أساسيا ومؤثرا في النمو والتنويع الاقتصادي، موضحا أنه لا يمكن للقطاع الخاص المستقل والقوي ان يزدهر إلا في ظل تبني القطاع الخاص لمعايير محددة من أجل تقديم أداء تنظيمي ورقابي فعال.وبين الهاجري ان الدليل أشار إلى أن هناك تأكيدا على أنه لا يمكن بناء تنافسية إلا من خلال بناء قطاع عام قوي وعصري يسعى إلى: تأكيد الاهتمام بقيم المساءلة والمحاسبة وما يتطلبه من تبني مبادئ الشفافية، إصلاح الاختلالات الهيكلية في الميزانية العامة وما يتطلبه من تغيير لآلية ربط الاعتمادات المالية، رفع كفاءة التخطيط وتقييم البرامج، الإدارة العامة والفعالة للموارد البشرية وما يتطلبه من العمل على الحد من البطالة المقنعة.

طارق الصالح ومناف الهاجري وطارق يحيى خلال الندوة

وأكد ان الأجهزة العامة الضعيفة بيئة خصبة للفساد، مبينا ان تقرير الكويت للتنافسية يركز على مؤشرات مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، حيث لوحظ التراجع الكبير الذي يشهده ترتيب الكويت في هذا المؤشر من المركز 35 في 2008 إلى 69 في 2013.

وفيما يتعلق بموظفي القطاع العام، قال الهاجري إنهم جزء من إصلاح القطاع العام وإن قانون الخدمة المدنية جزء أصيل من الإصلاح الإداري والاقتصادي، مبينا ان عدد العاملين في القطاع العام تضاعف تقريبا منذ 2005 ومعظمهم يشكلون جزءا من القطاع العام بالمعنى الدقيق للكلمة.

واستدرك بأن هذا الأمر يعني انهم موظفون مدى الحياة ويخضعون لنظام مركزي للتوظيف والرواتب على خلاف معظم الدول المتقدمة، حيث تعتمد عملية التوظيف في الخدمات العامة مثل التعليم والصحة أو المرافق الأخرى على عقود توظيف مشابهة لتلك المتبعة في القطاع الخاص.

وأوضح انه يجب ربط رواتب ومكافآت الموظفين بالإنتاجية، مبينا ان تكريس مبدأ الجدارة والعدالة بات مطلوبا وأن البديل الإستراتيجي يجب العمل على تطبيقه وبشكل يفرق بين المهن المختلفة وأن تتم التفرقة بين موظفي القطاع العام على أساس المهنة والكفاءة والجدارة وليس على أساس المركزية الكبيرة، والمساواة في الرواتب بغض النظر عن أهمية الوظائف ويتم التعامل معها بمهنية الأداء الاقتصادي.

وأوضح الهاجري ان تطبيق سياسات الإصلاح الإداري في القطاع العام يقوم على الكفاءة، وتهدف هذه المبادرة الى توظيف حزمة من السياسات كخطوة عملية نحو تأسيس قطاع جديد وعصري من المؤسسات الحكومية تدار بالنتائج ووفق معايير واضحة لقياس الأداء ووفق مبادئ الحكم الرشيد القائمة على مبدأ المحاسبة من خلال: إدخال مبادئ الحكم السليم بشكل إلزامي على القطاعات الحكومية، بناء قاعدة قوية من القادة للإدارة العامة، خلق جزر كفاءة في القطاع العام وحماية استقلالها، بناء آليات وبرامج واضحة لبناء القدرات البشرية.

تنافسية الكويت

وبدوره، قال عضو مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية طارق الصالح إن وضع الكويت التنافسي تراجع 4 مراكز العام المالي 2015/2014 مقارنة بالعام السابق من 36 إلى 40 من بين 144 دولة.

وأوضح انه خلال السنوات الـ 5 الماضية تذبذب ترتيب الكويت بين المركز 34 و40، مبينا ان الكويت تحتل المرتبة السابعة في عينة لجنة الكويت للتنافسية من بين 12 دولة والمرتبة الرابعة خليجيا متقدمة على مملكة البحرين وسلطنة عمان.

مؤشرات الأداء الاقتصادي للكويت مازالت متواضعة

وأشار إلى ان المؤشرات الثانوية لمؤشر التنافسية عكست تواضع أداء الاقتصاد الكويتي من ناحية المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل الإبداع، كما حدد استفتاء رجال الأعمال البيروقراطية الحكومية العامل الأكثر تعقيدا لممارسة أنشطة الأعمال في الكويت للسنة العاشرة على التوالي.

الحوكمة السليمة

وبدوره، قال المستشار القانوني في شركة ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية طارق يحيى ان المشاركة الديموقراطية والشفافية والمحاسبة وبناء القدرات من أهم مبادئ الحوكمة السليمة.

وبين أن المبادئ الاثني عشر للحوكمة تتمثل في المشاركة الديموقراطية والانفتاح والابتكار والتنمية المستدامة والإدارة المالية السليمة والمحاسبة واحترام حقوق الإنسان وتنوع الثقافات وبناء القدرات وتوفير احتياجات المواطن والكفاءة والشفافية واحترام القانون ومراعاة القواعد الأخلاقية.

وقال إنه يتحتم على الدولة ان تتعامل مع مبادئ الحوكمة كمعايير للإصلاح الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة.

وأشار يحيى الى ان ميثاق الحوكمة يحتوي على توصيات تمت صياغتها على النحو التالي: ميثاق حوكمة لأجهزة الدولة في الكويت، حق المواطن في الطعن القضائي في المسائل الإدارية وضرورة إنشاء قضاء متخصص للطعن في القرارات الإدارية، اعتماد مبدأ المشاورات العامة لتحقيق مستوى متقدم من الشفافية في عمليات دراسة واعتماد القرارات وإقرار القوانين واللوائح والنظم.

وقال يحيى إن الكويت في مرتبة مرتفعة نسبيا في مؤشر التنمية البشرية، بينما حصلت على درجات متواضعة في المؤشرات الدولية الخاصة بنوعية الإدارة وفعاليتها إذ يضعها البنك في أسفل الجدول ومؤشر فعالية الحكومة تأتي بذات المرتبة الأخيرة بين باقي دول مجلس التعاون الخليجي.

8 عوامل وراء تراجع أنشطة الأعمال في الكويت

وضع طارق الصالح 8 عوامل رئيسية لتراجع أنشطة الأعمال في الكويت تضمنت التالي:

1 ـ بطء الإجراءات البيروقراطية والدورة المستندية المعقدة.
2 ـ غياب الإطار التشريعي الفعال الداعم للمبادرات.
3 ـ غياب الإطارين المؤسسي والتنظيمي الداعمين للنشاط الاقتصادي.
4 ـ تعقيدات سوق العمل الكويتي.
5 ـ عدم توافر الأراضي أمام القطاع الخاص.
6 ـ عدم ملاءمة تعليم قوى العمل.
7 ـ ضعف تنافسية البنية التحتية.
8 ـ غياب البعد التكنولوجي في قطاعات الإنتاج.